

الفصل الأول

المشهد العام للطاقة في مصر

أولاً: الواقع والسياق

يؤثر النمو السريع لإنتاج واستهلاك الطاقة بقوة في الاقتصاد المصري ويتأثر به في كثير من الجوانب. فالطاقة تضطلع بدور جوهري في تنمية الاقتصاد، وستظل تؤدي هذا الدور على النحو ذاته في السنوات المقبلة. ولاتزال موارد الطاقة الأحفورية تحتفظ بمكانتها كمصدر للعملة الأجنبية من الصادرات من جانب، ومحرك رئيسي لخطط التنمية الوطنية من جانب آخر.

الغاز الطبيعي. وتخفي الزيادة السريعة في إنتاج الغاز الطبيعي التي تتجاوز الآن ٥٠% من إنتاج الهيدروكربونات في مصر وراءها بشكل مباشر تأثير انخفاض إنتاج النفط.

ويعتبر الطلب المحلي المتزايد على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي من أهم التحديات التي تواجه صناعة النفط والغاز في مصر، فقد ارتفع حجم الاستهلاك من حوالي ٣٠ مليون طن عام ١٩٩٩ إلى ٥٢ مليون طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ثم إلى ٦٢،٦٤٢ مليون طن في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. ويغطي النفط والغاز الطبيعي بشكل رئيسي احتياجات البلاد الحالية من الطاقة الأولية (٩٤% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥) والباقي تضطلع بتأمينه القوى الهيدروكهربائية والفحم وطاقة الرياح.

وكي يتسنى رصد المعدل المرتفع من استنفاد الموارد النفطية في مصر، من الجدير ملاحظة أنه في عام ٢٠٠٩ بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط والمكثفات ٤،٤ مليار برميل، أي حوالي ٠،٣% من

ورغم انخفاض صافي الصادرات في مصر من النفط الخام والمنتجات النفطية في السنوات الأخيرة، فإن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية قد دفع بعائدات مصر من النفط إلى أعلى. كذلك أدت صادرات الغاز الطبيعي المسال Liquefied Natural Gas (LNG) منذ بدأت عام ٢٠٠٥ إلى تعزيز إيرادات النفط ومشتقاته. وقد دفعت مخاوف الحكومة بشأن الحفاظ على احتياطات كافية في المستقبل لتلبية الطلب المحلي إلى تحديد نسبة احتياطات الغاز المتاحة للتصدير بحوالي ٢٥ في المائة فقط، نزولاً من الثلث في ظل التنظيمات السابقة.

وقد شهد عام ٢٠٠٩ تحقيق أعلى إنتاج في تاريخ قطاع البترول، فقد بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام ونواتج التكثيف والغاز المسال والغاز الطبيعي حوالي ٨٠،٧ مليون طن مكافئ نفط^١ شاملة حوالي ٣٤،٩ مليون طن مكافئ نفط من الزيت الخام ونواتج التكثيف والغاز البترولي المسال^٢ Liquefied Petroleum Gas (LPG)، وحوالي ٤٥،٨ مليون طن مكافئ نفط من

^١ مليون طن مكافئ نفط، أو مليون طن من مكافئ النفط هي ترجمة عربية للمصطلح الإنجليزي "million ton oil equivalent (mtoe)".

^٢ الغاز البترولي المسال هو غاز البوتاجاز.

الاحتياطيات العالمية، في حين بلغ إنتاج النفط الخام ٥٥١ ألف برميل يوميا، أي أقل من ١ في المائة من الإنتاج العالمي. وحتى يمكن توهين الانخفاضات السنوية الأخيرة في الإنتاج، يتعين اكتشاف كميات كافية من النفط في جميع أنشطة الاستكشاف في المناطق الجديدة جنبا إلى جنب مع تطبيق برنامج للاستخراج المعزز للنفط Enhanced Oil Recovery (EOR) في آبار النفط الحالية.

وفي مجال إنتاج الكهرباء بلغ إجمالي القدرة المركبة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي ٢٢,٥٨ جيجاوات^١، كما بلغت الطاقة الكهربائية المولدة حوالي ١٢٥,١٣ تيراوات ساعة، منها ٧٦,٥٤% (٩٥,٧٨ تيراوات ساعة) مولدة من المحطات الحرارية، و١٢,٣٩% (١٥,٥١ تيراوات ساعة) من المحطات الهيدروليكية، و٠,٦٦% (٠,٨٣١ تيراوات ساعة) من محطات الرياح بالزعفرانة. كذلك ترتبط الشبكة الكهربائية المصرية شرقا مع الأردن وسوريا وغربا مع ليبيا ودول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) التي تتصل بدورها بأوروبا عبر الوصلة البينية التي تربط المغرب وأسبانيا.

وإدراكا للتحدي الذي يواجه البلاد بشأن توافر النفط الخام والغاز الطبيعي في المستقبل، أرست مصر دعائم إستراتيجية طويلة المدى تتطوّل على برنامج متواصل لاستخدام الطاقات المتجددة الجديدة، على الأخص في توليد الكهرباء، وتحديدًا من مصادر الرياح، مع جهود تتنامى رويدًا رويدًا فيما يختص بالطاقة الشمسية. وقد بدأ بالفعل منذ عدة سنوات برنامج طموح لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في منطقة خليج السويس شمال غرب ساحل البحر الأحمر بطاقة تبلغ قيمتها ٣٠٥ ميجاوات (٢٠٠٧/٢٠٠٨) مخطط لها الوصول إلى قدرة ٨٥٠ ميجاوات بحلول

عام ٢٠١٠ في نفس المنطقة. ومن جانب آخر، هنالك برنامج أقل طموحا لا يزال في مراحله الأولية لتنفيذ محطات توليد الكهرباء ذات الدورة المركبة الشمسية التكاملية، وهي لا تزال في مراحلها الأولى، بدءا من مشروع تجريبي لإنتاج ١٥٠ ميجاوات منها ٣٠ ميجاوات يتم تغذيتها بواسطة مصفوفات من المركزات الشمسية. وتوجد مساهمات أقل أهمية، على نطاقات مصغرة تجريبية لا يمكن إغفالها، تتمثل في تسخين المياه بالطاقة الشمسية، واستخدامات الخلايا الفوتوفلطية، والكتلة الأحيائية.

وفي الاتجاه نفسه، أعلنت مصر عام ٢٠٠٦ اعتزامها البدء في تنفيذ برنامج لبناء محطات لتوليد الكهرباء من القوى النووية، وقد بدأ التنفيذ الفعلي للخطوات التمهيدية لإنشاء المحطة النووية الأولى بقدرة مركبة تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات في الموقع المرشح لإقامتها بالضبعة على ساحل البحر المتوسط.

وتقف قوى محرك رئيسية خلف الطلب المتزايد على موارد الطاقة الأولية تتمثل في: استمرار النمو السكاني المرتفع نسبيا، وحتمية الوفاء باحتياجات خطط التنمية في المناطق الحضرية والريفية، وتزايد تشييد صناعات جديدة كثيفة الاستهلاك للطاقة، والدعم المالي الحالي لأسعار الطاقة.

ثانياً : الثقل الاقتصادي

١. حصة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي

يؤدي قطاع الطاقة دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية بمصر، موفياً في ذلك المطالب المحلية الأساسية من الطاقة بمختلف منتجاتها: البترولية والغازية والكهربائية. ويساهم قطاع الطاقة بشكل غير مباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product،

^١ جيجاوات Gigawatt هي وحدة قياس القدرة الكهربائية للمركبة أو المولدة وتساوي ألف مليون وات أو مليون كيلووات.

والمصادر من السلع، والاستثمارات، والموازنة العامة للدولة، والعمالة. وقد زادت مساهمة مصر من الناتج المحلي الإجمالي - محسوباً على أساس تعادل القوى الشرائية (PPP) - في مجموع الناتج المحلي العالمي ببطء من ٠,٤١% عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ٠,٥١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، خلال موجات مختلفة من الصعود والهبوط.

ورغم أن الاقتصاد المصري يتعافى تدريجياً من تراجع معدلات النمو التي واجهها خلال الفترة: ١٩٩٢/١٩٩١ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١، فإن معدل النمو لا يزال أقل بكثير عما تم تحقيقه خلال الثمانينيات، والذي وصل إلى حوالي ٧%. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) بنسبة ٤,٦% عام ٢٠٠٥، بعد تحقيق نمو قدره ٣,٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم بلغ ٧,٢% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يترجح حول هذه النسبة حتى عام ٢٠١٠.

على أن الطاقة تواصل أداء دورها المهم في الاقتصاد المصري، فعلى الرغم من انخفاض صافي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية في السنوات الأخيرة، دفع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بعائدات النفط المصرية إلى أعلى. وقد بدأت صادرات البلاد من الغاز الطبيعي المسال في يناير ٢٠٠٥، لتزيد قيمة مضافة إلى عائداتها من النفط ومشتقاته.

وقد دفع مجموع الأنشطة النفطية، شاملة مشروعات التكرير المحلية، والنقل بواسطة الأنابيب، والتوزيع والتسويق، بنصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٤% خلال النصف الأول من الثمانينيات. وانخفضت هذه النسبة وتراجعت حول ٩% خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٠ -

ورغم استمرار انخفاض كمية الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية، تحولت الصادرات على نحو متزايد إلى الغاز الطبيعي، حيث تناقص الإنتاج في الحقول النفطية القديمة. وقد تسببت زيادة أسعار النفط في السنوات الأخيرة جنباً إلى جنب مع صادرات الغاز الطبيعي المسال (Liquefied Natural Gas (LNG في تحريك حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى إلى أعلى لتصل إلى ١٠% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ثم انخفضت إلى ٦,١٣% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

ولعل من الأمثلة التي تؤثر لحساسية عائدات الصادرات النفطية تجاه تغيرات الأسعار الدولية للنفط، قيمة الصادرات من النفط والمنتجات ذات الصلة التي انخفضت إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٨/١٩٩٧، بعد أن بلغت ٢,٤ مليار دولار أمريكي في العام السابق عليه.

وقد ثبتت حصة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي تقريباً مع مرور الوقت خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩٥ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وبلغت في المتوسط ١,٨%، بينما بلغت عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالي ١,٢%.

٢. حصة الطاقة في الصادرات والواردات

أثر النمو السريع في إنتاج النفط والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ على الاقتصاد المصري في كثير من الجوانب، ولكن تبقى قضيتان رئيسيتان جديران بالذكر:

أولاهما: إن توافر مصادر محلية كافية من الطاقة، لا سيما النفط والغاز، قد أغرى على الاستهلاك السريع الدائم للطاقة.

وثانيهما: إن الفائض المتزايد من النفط والغاز جعل من اليسير أن تتحول مصر من دولة مستوردة للنفط في النصف الأول من السبعينيات إلى دولة مصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٦.

وقد بلغت صادرات النفط عام ١٩٨٠ ما يقدر بقيمة ٣٤٠ ألف برميل يوميا، وصلت عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٠ ألف برميل يوميا، وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٥ حيث قدرت بنحو ٥٧٩ ألف برميل يوميا. وقد انخفضت الصادرات النفطية بشدة منذ عام ١٩٩٥ لتصل إلى ١١٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠٠٤، ثم عادت فبلغت ٥٥١ ألف برميل يوميا عام ٢٠٠٩.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الصادرات النفطية بالتزايد المضطرد لنمو الاستهلاك بما تجاوز الإنتاج، وبرز ذلك جلياً بفعل الانخفاض المستمر في القدرة الإنتاجية.

وبحلول عام ٢٠٠٦، ثبتت الاحتياطيات النفطية المصرية المؤكدة رسمياً عند نحو ٣,٧ بليون برميل دون أية زيادة ملموسة في العقد الماضي، وقد بلغت الآن - عام ٢٠٠٩ - ٤,٤ مليار برميل كما سبق ذكره، بيد أنه لا يجب إغفال أن ثلث هذا الاحتياطي هو ملك للشريك الأجنبي، وستلتزم مصر بشرائه كلياً (بدلاً من جزئياً في الممارسة الحالية) لتلبية الطلب المحلي المستقبلي.

وحيث ينخفض تصدير النفط بسرعة تواجه مصر المفاضلة بين تصدير النفط الخام وتصدير المنتجات

النفطية المكررة، فإذا أريد الحفاظ على كونها مصدراً للنفط الخام سيتعين عليها أن تخفض الطاقة الإنتاجية الموجهة إلى مصافي النفط، وتقلل بالتالي من عائدات تصدير النفط المكرر، بيد أن الاتجاهات الحديثة تشير إلى أن مصر تفضل تصدير المنتجات النفطية ذات القيمة المضافة الأعلى في الإيرادات.

وتتوقع دراسات مختلفة أن مصر ستكون مستورداً صافياً للنفط في المستقبل القريب، ومع ذلك، فإن الغاز الطبيعي من ناحية أخرى يقدم رصيماً وفعالاً مع الاحتياطيات المؤكدة الرسمية التي قدرت بنحو ٧٧,٢ تريليون قدم مكعب في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩. وتمتلك مصر ٦٠% من هذا الاحتياطي بينما يمتلك الشريك الأجنبي القدر الباقي.

وقد واصل صافي عائدات صادرات النفط نموه منذ عام ١٩٧٦ ليصل إلى ذروة استقراره بقيمة ٢,٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٥، بلغ صافي عائدات الصادرات النفطية حوالي ٦٥% من مجموع الصادرات السلعية. وقد قلل تحطم أسعار النفط في الأسواق العالمية من عائدات النفط المصرية، بما هبط بحصتها في مجموع الصادرات النفطية من ٦٥% إلى ٣٠% بحلول عام ١٩٨٩/١٩٩٠. وخلال الفترة: ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ المتوسط التقريبي لصافي عائدات النفط المصرية حوالي ٣٩% من صادرات السلع، ثم زاد ليصبح حوالي ٤٤% بحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع بدء صادرات الغاز الطبيعي المسال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العائدات من صادرات حصة الشركاء الأجانب من النفط والغاز الطبيعي، التي لم يتم شراؤها من جانب السلطات المصرية، يتم تضمينها في عائدات صادرات قطاع النفط.

(٧٣ بليون قدم مكعب)، وفرنسا (٣٧ بليون قدم مكعب)، وكوريا الجنوبية (١٠ بليون قدم مكعب)، واليابان (٦ بليون قدم مكعب).

ويعطي الجدول رقم (١) نسبة نفقات واردات المنتجات النفطية (من خارج مصر) إلى العائدات من صادرات النفط (النفط الخام والمنتجات النفطية بما في ذلك حصة الشركاء الأجانب)، وذلك خلال الفترة: ١٩٩٨ - ٢٠٠٥، حيث بلغ متوسط هذه القيمة حوالي ٣٥%، بحد أقصى ٥٧% عام ٢٠٠٠، وحد أدنى ٢٠% عام ٢٠٠٣، ثم قفزت إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٠٥. ويعني هذا أن تكاليف واردات المنتجات النفطية تستهلك نحو ثلث عائدات صادرات النفط. ومن جانب آخر، ارتفعت حصة واردات المنتجات النفطية في الواردات السلعية من ٣% في ١٩٩٠ إلى ٨% عام ٢٠٠٤ بما يعكس اتجاهًا مستمرًا نحو التزايد. ويلاحظ أن هذه الواردات هي من خارج البلاد ولا تشمل على المشتريات داخل البلد من حصة الشركاء الأجانب، ومن المنتجات النفطية التي تشتري من الشركات الخاصة بالأسعار العالمية مدفوعة بالعملة المحلية.

وقد شجعت آفاق تنمية اكتشافات الغاز الجديدة، والتوسعات الأخيرة في صناعة الغاز، عملية التحول من النفط إلى الغاز الطبيعي، والتخفيف بالتالي من الخسائر في عائدات التصدير، وذلك فضلاً عما ستسفر عنه مضاعفة إنتاج الغاز الطبيعي - وما يتبعها من زيادة في استهلاكه - من صادرات نفطية إضافية. يضاف إلى ذلك، أن الزيادة المحلية في استخدام الغاز يتبعها بالضرورة تغيرات جذرية للأوضاع الناجمة عن مصافي البترول، مما يؤثر بالتالي على سمات تصدير المنتجات النفطية بما فيها الغاز الطبيعي.

فمن وجهة نظر واردات النفط - وهي بطبيعتها معقدة إلى حد ما - تؤخذ منتجات النفط المستوردة فقط من خارج الحدود في الاعتبار. ومع ذلك، فمصر ملتزمة بشراء قدر كبير (بأسعار السوق العالمية) من حصة الشريك الأجنبي من النفط الخام المنتج من آبار مختلفة لمواجهة زيادة الاستهلاك المحلي.

وقد بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٢٥١ بليون قدم مكعب billion cubic foot (bcf). وكانت الدول المستوردة هي أسبانيا (١٢٥ بليون قدم مكعب)، والولايات المتحدة الأمريكية

جدول رقم (١)

النسبة بين القيمة النقدية لواردات قطاع النفط إلى القيمة النقدية لصادراته

البند	الوحدات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
صادرات قطاع النفط	بليون جنيه مصري	٣,١١	٤,٣٤	٦,٦٧	٦,٢٢	٦,٧٩	١٥,٣٨	٢٠,٠١	٣١,٧٦
واردات قطاع النفط	بليون جنيه مصري	٠,٩٣	١,٦٥	٣,٧٩	٢,٥٨	٢,٠٧	٣,٠٦	٦,٣٩	١١,١٣
الواردات/الصادرات	%	٢٩,٧٧	٣٨,٠٧	٥٦,٧٩	٤١,٤٣	٣٠,٥٠	١٩,٩٢	٣١,٩٧	٣٥,٠٥

المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : www.idsc.gov.eg

٣. صادرات الفحم و وارداته

موارد الفحم محدودة في مصر، وهي من النوع منخفض الجودة وتستخدم أساساً كمادة خام لصناعات عدة. وقد بدأت مصر في تعدين الفحم عام ١٩٩٦، وقبله لم يكن بمصر أى إنتاج للفحم، فتم الاعتماد كلياً على استيراد الفحم من دول مختلفة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويتراوح الفحم المنتج في مصر من ٠,٢٥ إلى ٠,٦ مليون طن مكافئ نفط سنوياً، وهو موجه بشكل رئيسي للصادرات؛ ورغم ذلك يتم الحصول على الفحم الآن كاحتياطي لتغذية

صناعة الصلب، ويتراوح استيراده من ١ إلى ١,٢ مليون طن مكافئ نفط سنوياً.

٤. السوق الإقليمية للكهرباء

بدأت الشبكة الكهربائية للربط مع ليبيا في العمل في ٢٨ يونيو ١٩٩٨، ومع الأردن في ٢١ أكتوبر ١٩٩٨، وتم الربط السوري الأردني في ٨ مارس ٢٠٠٠. وكما يبين الجدول رقم (٢)، فيما عدا عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، كانت مصر مُصدراً صافياً للكهرباء لجيرانها شرقاً وغرباً (الأردن وسوريا وليبيا).

جدول رقم (٢)

صادرات الكهرباء إلى الدول المجاورة

البند	الوحدات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصادرات	جيجاوات ساعة	٥٣,٨	١٤٠,٨	١٩٦,٩	٤٦١,٦	٤٨٩,٤	١١٧٥,٦	١٠٠٤,٤	٩٠٠,٤	٧٤٧,٨
	مليون طن مكافئ نفط	٠,٠١٢	٠,٠٣١	٠,٠٤٣	٠,١٠١	٠,١٠٧	٠,٢٥٦	٠,٢١٩	٠,١٩٦	٠,١٦٣
الواردات	جيجاوات ساعة	٦٦,٤	١٥٦,٦	١٥٩,٥٨	٢١٧,٤	٢١٠,٤	١٣٦,٩	١٤٨,٧	١٦٧,٤	١٩٢,٦
	مليون طن مكافئ نفط	٠,٠١٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٥	٠,٠٤٧	٠,٠٤٦	٠,٠٣٠	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦	٠,٠٤٢
صافي الصادرات	مليون طن مكافئ نفط	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٨	٠,٠٥٣	٠,٠٦١	٠,٢٢٦	٠,١٨٧	٠,١٦٠	٠,١٢١

المصدر: الشركة المصرية لنقل الكهرباء.

السعودية - الخليج العربي، ومن المتوقع أن يزيد ذلك من الاتجار في الكهرباء. وقد قُدرت القيمة المالية الإجمالية لصافي صادرات الكهرباء خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بحوالى ٧٥,٥ مليون دولار أمريكي.

٥. التوظيف في قطاع الطاقة

ينبغي النظر إلى قطاع الطاقة في مصر، على نحو أعم، بوصفه واحداً من الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة في الاقتصاد المصري، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع حصة الاستثمار في هذا القطاع وتوليد العائدات به.

وواضح أن حصة صادرات الكهرباء حديثة العهد ومتواضعة جداً. وقد وصلت إلى ذروتها بقيمة حوالى ١% خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى ٠,٤٥ بحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ويرجع هذا الاتجاه نحو الانخفاض أساساً إلى الانخفاض في تصدير الطاقة إلى الأردن مقارنة بالسنوات الأسبق، حيث بدأ الأردن في تلقي الغاز الطبيعي المصري من خلال خط أنابيب "العريش-العقبة" الذي يغذى مرافق توليد القوى الكهربائية بالأردن. وتوجد خطط مستقبلية لتوسيع شبكة الربط الكهربى لتصل إلى العراق وتركيا، وإلى

الطاقة لدعم التنمية الديموجرافية والاقتصادية في البلاد.

وقد كانت نسبة إجمالي الاستثمارات في مصر - مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي - آخذة في الانخفاض حتى بلغت ١٧,٥٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بعد أن كانت قد بلغت ٣١% خلال عام ١٩٩٧/١٩٩٦. وغد توقف الاتجاه نحو الانخفاض في الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم انعكس إلى الصعود حتى بلغ ٢٣,١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

ومن جهة أخرى، بلغت مساهمة قطاع الطاقة في إجمالي الاستثمارات ٢٠% عام ١٩٩٢/١٩٩١، كما بلغت ١٧% عام ١٩٩٦/١٩٩٥، ثم هبطت إلى حددا الأدنى بأقل من ١٠% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. على أن حصة الاستثمارات في قطاع الطاقة لم تلبث أن أخذت في الصعود مرة أخرى، بعد هذه الفترة من التراجع فرادت من ١٢% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٠,٧٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وكان محرك هذه القفزة هو تصاعد الاستثمارات في مجال استكشاف الغاز الطبيعي وأنشطة تسيل الغاز في السنوات الأخيرة. وتعززم الحكومة المصرية مواصلة توسيع الاستثمارات في أنشطة الغاز الطبيعي التي تشمل عليها الخطة الاستثمارية.

وقد بلغ حجم الاستثمارات المستهدفة للنفط والغاز والمنتجات البترولية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالي ٢,٩ بليون دولار أمريكي تمثل حوالي ١٢,٣% من إجمالي الاستثمارات التي بلغت ٠,٦٥ بليون دولار أمريكي للنفط الخام، و١,٧٨ بليون دولار أمريكي للغازات الطبيعية، و٠,٤٧ بليون دولار أمريكي للمنتجات النفطية.

وليس على الخصوص توليد العمالة، لأن صناعة الطاقة هي صناعة استثمار رأس المال وليست صناعة تكثيف العمالة.

لكن التوظف - رغم ذلك - بقطاع الطاقة شهد ارتفاعاً للنسبة انكالية للعاملين من ١,١٧% عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ١,٣٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وقد قدر إجمالي عدد الوظائف في مصر عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بعدد ١٩,٢٢ مليون وظيفة شارك فيها قطاع الطاقة بعدد ٢٦١ ألف وظيفة.

٦. الطاقة في الموازنة العامة للدولة

يقدم فائض الدخل في قطاع النفط مساهمة كبيرة لإجمالي الإيرادات في الموازنة العامة للدولة. ومع ذلك، فقد انخفض فائض الدخل في قطاع النفط بشكل تدريجي من ٩% عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مما يرجع إلى الفارق المتناقص بين العائدات من صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية مقابل نفقات قطاع البترول بما في ذلك شراء النفط الخام والغاز من الشركاء الأجانب، وشراء المنتجات النفطية من شركات القطاع الخاص في مصر بالأسعار العالمية، وأيضاً استيراد بعض المنتجات النفطية من خارج البلاد.

وقد دفعت صادرات الغاز الطبيعي إلى الأردن وسوريا - التي بدأت أساساً عام ٢٠٠٤ - وصادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا - التي بدأت كذلك عام ٢٠٠٥ - بهذه النسبة إلى أعلى مرة أخرى لتصل إلى ٥,٤٣% خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

٧. الطاقة في إجمالي الاستثمارات بمصر

تعتمد مصر بشكل متزايد على رأس المال الخاص والأجنبي في تمويل التوسعات اللازمة في قطاع